تعليل الخلق والأمر عند المتكلمين والأصوليين

د. وليد عبدالله إسماعيل
د. احمد علي مجيد

المقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهد الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

أما بعد:

فان أهم ما يجب معرفته على المكلف ما ورد في الحكمة والتعليل فهما من تسنى المقاصد ، والإيمان بهما قطب رصي التوحيد ونظامه ، ومبدأ الدين المبين وختامه ، وقاعدة ألاحسان وأساسه، فالعدل قوام الملك ، والحكمة مظهر الحمد والتوحيد .

فإنّ الشريعة الإسلامية التي وصلت إلينا بواسطة خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد ﷺ وأساسها القرآن الكريم، وقد بينه رسول الله ﷺ بسنته قولاً وفعلاً يعضد كل منهما الأخر فصار كل من الكتاب والسنة أصلاً في الدين ثبتت بهما الأحكام الشرعية ، وإليها يرجع المجتهدون في استنباط الأحكام الشرعية ، ولما ثبت عند أئمة المسلمين أن كثير من الأحكام الشرعية التي قضى بها الشرع معللة بعلة ترجع إلى مصالح الأمة ، فإذا علل الشارع حكماً لعلة أو استنبطت تلك العلة بالاجتهاد الحقوا بها ما لم ينص عليه نص .

ولا نزاع بين القائلين بالقياس في تعليل كل ما يجري فيه القياس، لأن العلة ركن من أركان القياس ، وأعظم أركانه لدى الجمهور بل عدها بعضهم ركن القياس الوحيد، وما عداها –من الأركان– ليس إلا شروطا لها ، فلهذا نحتاج إلى معرفة الأدلة الدالة على أن لله في تشريعاته مقاصد سامية جليلة؛ فهذا الأمر يحتاج منا إلى أن نقدم مقدمة للكلام عن تعليل الأحكام، ونجد

في كتب علم أصول الدين ، أو كتب أصول الفقه خلافا بين العلماء في تعليل الخلق والأمر ؛ فهناك من يقول بتعليلها وهناك من يقول: إن الأوامر والنواهي غير معللة.

ويراد بتعليل الأحكام : هو بيان علتها، وقد نقول –بعبارة أخرى–: هو الجواب الذي يُذكر عن السؤال بلفظ لم، أو لماذا؛ فجوابك هذا هو التعليل، كما أن التكييف هو الجواب عن السؤال بكيف.

والأحكام المعللة: هو سبب وعلة؛ إما بنص من الشارع، أو بالتأمل في فوائد هذا الحكم الشرعي، أو بغير ذلك .

وسبب اختيارينا لهذه الموضوع : هو حثَّ النبي ﷺ على التفقه في الدين ، وحاجتنا إلى معرفة دقيقة في شيء من أقوال العلماء في هذا الموضوع ، وللاطلاع على مناهج العلماء والإفادة العملية والعلمية منها .

ويتضمن محاور بحثنا هذا على مقدمة ومبحثين وخاتمة والهوامش والمصادر وفيما يلي بيان تفصيلها :

المبحث الأول : فيها تعريف مفردات العنوان، وهو : التعليل: هو تقرير ثبوت المؤثر لإثبات الأثر، والخلق: عالم المادّة والوجود والزمان ، والأمر: طلب الفعل، وهو بهذا المعنى نقيض النهى.

وأما المبحث الثاني : تعليل الخلق والأمر بين النفاة والمثبتين ، واختلف العلماء في تعليل الخلق والأمر إلى أقوال.

الخاتمة .

الهوامش .

المصادر والمراجع .

ABSTRACT

The great men of religion unanimously realized the radicals reliance on unanimity as a rule and basis of doctrine , and this node unanimity one of the methods of disagreement , despite the episteme some minor disagreement among men of religion

The current research is divided in too many sections . section one deals with the nature of unanimity , methods and the Problem. section two tackles the proof of measurement in unanimity and its tags sedation three studies the relay ,on ship between unanimity and measurement the forth section unanimity of the deceptions being a problem is dealt with . sebum line deals with the conclusion if it is measured on the problem of unanimity the paper concludes with conclusions .

المبحث الأول

تعريف التعليل والخلق والأمر في اللغةَ واصطلاحاً

١- التعليل :

فـي اللغـةً : من عل يعل، واعتل: أي مرض، فهو: عليل، والعلّة: المرض الشاغل، والجمع: علل، ويأتي أيضا بمعنى: السبب.(١)

اصطلاحاً : "هو تقرير ثبوت المؤثر لإثبات الأثر ، وقيل : تبين علية الشَّيْء الَّذِي يطْلب إثْبَاته أَو نَفْيه؛ لينتقل الذِّهْن من الْعلم بهَا إِلَى الْعلم بالمعلوم" .(٢)

٢- الخلق :

هو : "عالم المادّة والوجود والزمان. مثل الأفلاك والعناصر والمواليد الثّلاثة أي الجمادات والنباتات والحيوانات، وهي تسمّى عالم الشّهادة وعالم الملك وعالم الخلق ، وهو اسْم جَامع للهيئات، والأشكال، والصور المدركة بالبصر".(٣)

---

(١) المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ،(إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبدالقادر / محمد النجار) ، دار الدعوة : ٢/ ٦٢٣ .

(٢) كتاب التعريفات ، لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني ، المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر ، دار الكتب العلمية بيروت –لبنان ، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م : ص ٦١ ، وينظر : معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ، المحقق: أ. د محمد إبراهيم عبادة ، مكتبة الآداب – القاهرة / مصر ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤ م : ص٧٨ ، ودستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون ، للقاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري ، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص ، دار الكتب العلمية – لبنان / بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م : ١/٢٢١.

(٣) ينظر: موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ، لمحمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي ، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم ، تحقيق: د. علي دحروج ، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي ، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت ، الطبعة: الأولى – ١٩٩٦م : ١/ ٧٦٣ ، والتوقيف على مهمات التعاريف ، لزين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري ، عالم الكتب ٣٨ عبد الخالق ثروت–القاهرة ، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ–١٩٩٠م : ص١٥٩.

٣- الأمر :

في اللغةً : الطلب، وقيل: يأتي الأمر في اللغة بمعنيين:

الأول: يأتي بمعنى الحال أو الشأن، ومنه قوله تعالى: ﴿ **وَمـا أَمْـرُ فِرْعَـوْنَ بِرَشِـيدٍ** ﴾[١] ، أو الحادثة، ومنه قوله تعالى: ﴿ **وَإِذا كانُوا مَعَهُ عَلى أَمْرٍ جامِعٍ لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّى يَسْتَأْذِنُوهُ**﴾[٢] .

الثاني: طلب الفعل على وجه الاستعلاء، وهو بهذا المعنى نقيض النهى، وجمعه «أوامر» فرقا بينهما .

الأمر في الاصطلاح : قول القائل لمن دونه: افعلويأتي بمعنى التَّقَدُّم بالشَّيْء سَوَاء كَانَ ذَلِك بقول (افْعَل) و (ليفعل) ، أَو بِلَفْظ خبر نَحْو: ﴿ **وَالْوَالِـدَاتُ يُرْضِـعْنَ أَوْلَادَهُنَّ** ﴾[٣] ، أَو بِإِشَارَة، أَو غير ذَلِك [٤] .

---

(١) سورة هود، الآية : ٩٧ .

(٢) سورة النور، الآية : ٦٢ .

(٣) سورة البقرة الآية : ٢٣٣ .

(٤) ينظر: الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي ، المحقق: عدنان درويش – محمد المصري ، مؤسسة الرسالة – بيروت : ص١٧٦، ومعجم المصطلحات والألفاظ الفقهية : ص ٢٩٠ ، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم : ٢٤/١ ، والتعريفات : ص٣٣.

المبحث الثاني

تعليل الخلق والأمر بين النفاة والمثبتين

اختلف العلماء في تعليل الخلق والأمر إلى ثلاث أقوال :

القول الأول : إن الله سبحانه وتعالى خلق المخلوقات وأمر بالمأمورات لا لعلة ولا باعث بل فعل ذلك لمحض المشيئة وصرف الإرادة ، وهذا قول كثير من متكلمة الإثبات من أهل الكلام ، وهو قول كثير من نفاة القياس كابن حزم[١] حيث عقد في كتابه الأحكام في أصول الإحكام باباً في إبطال القول بالعلل في جميع أحكام الدين[٢]. وقد ارجع الإمام أبو مظفر الاسفراييني[٣] أصل هذا القول إلى نفي الحكمة عن الله تعالى وان القائلين بها يقولون : إن الله تعالى قديم ، والقديم لا يوصف خلقه وأمره بالعلة ، لأن العلل حادثة ، والقديم سبحانه تنزه عن التأثير بالعلل والأغراض ، وهذا رأي بعض المعتزلة[٤] ، وأما الاشعرية[٥] فذهبوا إلى إن إثبات الحكمة في أفعاله وأقواله سبحانه وتعالى يفضي إلى الحاجة وتقتضي انه سبحانه وتعالى مستكمل بغيره ، وهذا القول في نفي الحكمة عن الله تعالى قول الجهم بن صفوان[٦] ، فأنهم فسروا النصوص الواردة

---

(١) هو علي بن احمد بن سعيد بن حزم الظاهري ، أبو محمد ، عالم الأندلس في عصره ، واجد أئمة الإسلام ، ولد بقرطبة سنة ٣٨٤ هـ – من مؤلفاته ، الفصل في الملل والأهواء والنحل ، والمحلى ، توفي سنة ٤٥٦ هـ . ينظر : الأعلام للزركلي ، دار العلم للملايين ، الطبعة : الخامسة عشر ، ٢٠٠٢ م : ٤/ ٢٥٤ .

(٢) ينظر : الأحكام في أصول الإحكام ، لابن حزم ، ، ت: احمد محمد شاكر ، دار الأفاق الجديد – بيروت : ٧٦/٨ .

(٣) هو طاهر بن محمد الأسفراييني، أبو المظفر: عالم بالأصول، من الشافعية ، ومن كتبه (التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين) توفي سنة ٤٧١ هـ – ١٠٧٨ م . ينظر : الأعلام للزركلي : ٣/ ٢٢٣ .

(٤) فرقة من الْمُتَكلمين ينتسبون إِلَى سعيد بن حزم الظاهري ، وهم ممن اعتزل عن مجلس الحسن البصري . ينظر : الملل والنحل ، لأبي الفتح محمد بن عبدالكريم بن أبي بكر احمد الشهرستاني، مؤسسة الحلبي : ٤٣/١ .

(٥) فرقة من الْمُتَكلمين ينتسبون إِلَى أبي الْحسن الأَشْعرِي يخالفون الْمُعتزلة فِي آرائهم . ينظر : الملل والنحل ، للشهرستاني : ١/ ٩٤.

(٦) هو أبو محرز الراسبي مولاهم السمرقندي ، المتكلم رأس الجهمية وأساس البدعة، كان ذا أدب ونظر وذكاء وفكر وجدال ومراء، وكان كاتبا للأمير الحارث بن سريج التميمي الذي توثب على عامل خراسان نصر بن سيار، وكان الجهم ينكر صفات الرب عز وجل وينزهه بزعمه عن الصفات كلها ويقول بخلق القرآن، ويزعم أن الله ليس على العرش بل في كل مكان، فقيل: كان يبطن الزندقة، والله أعلم بحقيقته، توفي (سنة ١٣٠ هـ) . ينظر : تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام ، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي ، المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف ، دار الغرب الإسلامي ، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣ م : ٣٨٩/٣ .

بإثبات الحكمة لله تعالى ، كقوله تعالى ﴿ **وكانَ اللَّـهُ عَلِيماً حَكِيماً** ﴾[١]، بان المراد بالحكيم إما العالم أو القادر أو المريد ، وان المراد بالحكمة أما العلم وأما القدرة وأما الإرادة[٢].

وقال القرافي[٣]: (أن الله تعالى لا يجب عليه تعليل أفعاله ، ولا أحكامه بالأغراض ، ولا يجب على الله تعالى رعاية مصلحة ولا درء مفسدة ، وإنما تصح هذه الدعوى على قاعدة المعتزلة في الحسن والقبح)[٤].

وقال أيضا : (فلا يجب تعليل أفعاله – تعالى– بالأغراض أن يفعل لمصلحة، وليس ذلك مستحيلاً عليه –تعالى– وحكمته –تعالى– التعلق والإرادة الواجبة النفوذ ، والقدرة العاملة التأثير ، ونحو ذلك من صفاته العلي ، لا باعتبار مراعاته للمصالح ، وان كان –تعالى– لم يبعث الشرائع إلا مصالح ، على سبيل التفضل ، فنحن نساعد المعتزلة في إطلاق الحكمة ، والحكم عليه ونخالفهم في التفسير ، فإنه يفسرون ذلك بمراعاة المصالح وجوباً ، ونحن نمنعه)[٥].

---

(١) سورة النساء : الآية : ١١ .

(٢) ينظر : التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية ، لطاهر بن محمد الاسفراييني ، عالم الكتب – لبنان ، ط: الأولى ، سنة ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م ، ت : كمال يوسف الحوت : ١/ ١٦٧ – ١٦٩ .

(٣) هو أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن بن عبد الله الصهناجي الأصل، البهنسي، المشهور بالقرافي (شهاب الدين، أبو العباس) فقيه، أصولي، مفسر، ومشارك في علوم أخرى، ولد بمصر، وتوفي في آخر يوم من جمادى الآخرة بدير الطين بالقرب من مصر القديمة سنة (٦٨٤ هـ – ١٢٨٥ م) ، ودفن بالقرافة، ومن تصانيفه: الذخيرة في الفقه، وشرح التهذيب، وشرح محصول فخر الدين الرازي، والتنقيح في أصول الفقه، وأنوار البروق في أنواع الفروع في أصول الفقه . ينظر : الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب ، لإبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمري ، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد الأحمدي أبو النور ، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة ٢٣٦/١، ومعجم المؤلفين ، لعمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشق،مكتبة المثنى – بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت : ١/ ١٥٨ ، الأعلام للزركلي : ١/ ٩٤.

(٤) نفائس الأصول في شرح المحصول ، للقرافي ، مكتبة نزار مصطفى ، ط: الأولى ، سنة ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م ، ت: عادل احمد عبد الموجود وعلي محمد معوض : ٣/ ١٠٤٤ – ١٠٤٥ .

(٥) المصدر نفسه : ٣٩٩٥/٩ .

والـى هـذا القـول ذهـب الإمـام الأشـعري[١] ، وتبعـه فـي ذلـك معظـم متكلمـة الإثبـات مـن الأصوليين، واختاره الظاهرية والاشعرية [٢].

وقد احتج نفاة التعليل والحكمة على مذهبهم بحجج عديدة منها :

أولا : إن القول بالتعليل يستلزم التسلسل[٣]، فانه إذا فعل لعلة ، فتلك العلة أيضا حادثة فتفتقر إلى علة ، وهكذا ما لا نهاية وهو باطل[٤].

ثانياً : إن القول يستلزم نفي الكمال عن الله واثبات النقص في حقه تعالى ومعنى ذلك إن الله لو خلق الخلق لعلة لكان ناقصاً بدونها مستكملاً بها ، فانه إما أن يكون وجود تلك العلة وعدمها بالنسبة إليه سواء ، أو يكون وجودها أولى به ، فيكون مستكملاً بها ، فيكون ناقصاً[٥] .

---

(١) علي بن إسماعيل بن إسحاق أبي الحسن أبي موسى الأشعري: مؤسس مذهب الأشاعرة، كان من الأئمة المتكلمين المجتهدين، ولد في البصرة، سنة ٢٦٠ هـ، وتلقى مذهب المعتزلة وتقدم فيهم ثم رجع وجاهر بخلافهم، وتوفي ببغداد، سنة ٣٢٤هـ، وقيل: بلغت مصنفاته ثلاثمائة كتاب، منها إمامة الصديق، والرد على المجسمة، ومقالات الإسلاميين، والإبانة عن أصول الديانة، ورسالة في الإيمان، ومقالات الملحدين، والرد على ابن الراوندي، وخلق الأعمال، والأسماء والأحكام، واستحسان الخوض في الكلام، واللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع يعرف باللمع الصغير. ينظر: الأعلام للزركلي : ٤/ ٢٦٣ .

(٢) ينظر : جلاء العينين في محاكمة الاحمدين ، لنعمان بن محمود الالوسي ، مطبعة المدني سنة ١٤٠١هـ – ١٩٨١م : ٢٩٠/١، والفصل في الملل والأهواء والنحل ، لابن حزم ، مكتبة الخانجي – القاهرة : ١٠١/٣ ، والمواقف ، لعضد الدين الإيجي ، دار الجيل – بيروت سنة ١٩٩٧م ، ت: د. عبدالرحمن عسيرة : ٣/ ٢٩٥ – ٢٩٦ .

(٣) التسلسل : يُقَال التسلسل المَاء أَي جرى فِي حدور. واصطلاحاً : ترتيب أمور غير متناهية، وأقسامه أربعة: لأنه لا يخفى؛ إما إن يكون في الآحاد المجتمعة في الوجود، أو لم يكن فيها، كالتسلسل في الحوادث والأول إما أن يكون فيها ترتيب أو لا، والثاني كالتسلسل في النفوس الناطقة، والأول إما أن يكون ذلك الترتيب طبيعيًا كالتسلسل في العلل والمعلولات والصفات والموصفات. ينظر : دستور العلماء : ١/ ١٩٨ ، التوقيف على مهمات التعاريف : ٩٦ ، التعريفات : ٥٧.

(٤) ينظر : لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية ، لمحمد بن احمد السفاريني، مؤسسة الخافقين ومكتبتها – دمشق ، ط: الثانية سنة ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م : ٢٨١/١.

(٥) ينظر : الأربعين في أصول الدين ، للرازي ، دار المعارف العثمانية – الهند ، ط: الأولى ، سنة ١٣٥٣هـ :١٤٩/١–١٥٠ .

وان بعض نفاة التعليل والحكمة اضطروا إلى إثبات الحكمة والتعليل في الأمر والنهي ، وأنهما تعودان إلى العباد وحدهم دون أن تكون هنالك حكمة تعود إلى الله سبحانه وتعالى ، وقد صرح القرافي[١] –رحمه الله – " انه لم يُدَّعَ التعليل إلا في الشرع ، وأما الخلق فليس فيه مصلحة للخلق حتى يقال بالتعليل ، لان الكلام في الفقه ومسائله يقتضي القول بالتعليل؛ لأنها مصالح للخلق ، فاثبتوا الأحكام بالعلل ، والعلل بالمناسبات والمصالح ، ولم يمكنهم الكلام في الفقه إلا بذلك لتوقف القياس عليها ، ولكنهم جعلوا اقتران الأحكام بتلك العلل والمناسبات اقتراناً عادياً غير مقصوداً في نفسه ، والعلل والمناسبات إمارات لذلك الاقتران"[٢]. وان هذه الحكم والمصالح في بعض الأحكام وجدت على سبيل الجواز والتفضل خلافاً للمعتزلة، قال القرافي في هذا المعنى ما نصه " وأما كون الزنا قطعياً ، وتحريمه من ضروريات الدين فمسلم ، غير إن إباحته جائزة على الله تعالى ، فله سبحانه وتعالى إن يراعي الأصلح للعباد وان لا يراعيه ، غير ا نعاته – تعالى – التفضل على عباده بشرع يحصل المصالح ، ويدرأ المفاسد على سبيل التفضل" [٣].

وقد استشكل بعض النفاة للتعليل والحكمة ، إثبات تعليل الأحكام ؛ لأنه يصادم الأصل المشهور بنفي التعليل كما حصل لابن الحاجب[٤] عند الكلام على دليل العمل بالسبر والتقسيم

---

(١) هو أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن، أبو العباس، شهاب الدين الصنهاجي القرافي من علماء المالكية نسبته إلى قبيلة صنهاجة (من برابرة المغرب) وإلى القرافة (المحلة المجاورة لقبر الإمام الشافعيّ) بالقاهرة، توفي سنة ٦٨٤ هـ – ١٢٨٥م، له مصنفات جليلة في الفقه والأصول، منها : أنوار البروق في أنواء الفروق ، وشرح تنقيح الفصول ، ومختصر تنقيح الفصول ، والخصائص ، شرح المحصول . ينظر : الأعلام للزركلي : ١/ ٩٤.

(٢) ينظر : نفائس الأصول في شرح المحصول ، للقرافي : ١٠٦٣/٣.

(٣) نفائس الأصول في شرح المحصول ، للقرافي : ٣٨٧٤/٩.

(٤) عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبي عمرو جمال الدين ابن الحاجب: فقيه مالكي، من كبار العلماء بالعربية، كردي الأصل، ولد في أسنا (من صعيد مصر) ونشأ في القاهرة، وسكن دمشق، ومات سنة ٦٤٦ هـ، بالإسكندرية، وكان أبيه حاجبا فعرف به، من تصانيفه، الكافية، في النحو، و الشافية، في الصرف، و مختصر الفقه، وجامع الأمهات و المقصد الجليل، والأمالي النحوية، و منتهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل، في أصول الفقه، و مختصر منتهى السول والأمل، والأمالي المعلقة عن ابن الحاجب . ينظر : سير أعلام النبلاء ، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي ، دار الحديث– القاهرة ، الطبعة: ١٤٢٧هـ–٢٠٠٦م : ٤٣٠/١٦، ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لأبو العباس

فانه نقل اتفاق الفقهاء على انه لا بد للحكم من علة ، وهذا معارض للأصل المشهور وهو نفي العلل في الخلق والأمر[١] . وان هؤلاء النفاة للحكمة والتعليل لما اثبتوا ذلك أثبتوه على وجه التفضل منه سبحانه لا على وجه الوجوب كما يقوله المعتزلة . ولما ذكر الإمام الغزالي[٢] إن الشريعة جاءت وفق علل ومعنى ومناسبات ، أدرك أن هذا القول يؤدي إلى تهمته بالاعتزال فاضطر إلى إن ينبه على أن القول برعاية المصالح لا يعني أن ذلك واجب على الله كما تقول المعتزلة ، قال الغزالي : (عرفنا من أدلة الشرع أن الله تعالى ببعثة الرسل وتمهيد بساط الشرع ، أراد صلاح أمر الخلق في دينهم ودنياهم ، والله سبحانه وتعالى تنزه عن التأثر بالأغراض ، والتغير بالدواعي والصوارف، لكنها شرعت لمصالح الخلق نعقل ذلك من الشرع لا من العقل ، كيلا يظن بنا ظان أن استمدادنا في التصرف من معتقدات أرباب الضلال وطبقات الاعتزال)[٣].

وقال أيضا : " إما إيجاب صلاح العباد على الله تعالى فقد ابطلناه فلا نسلم وان سلمنا فقد جوز التعبد بالقياس" [٤].

شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي ، المحقق: إحسان عباس ، دار صادر – بيروت : ٣/ ٢٤٨.

(١) ينظر : بيان المختصر شرح مختصر ابن حاجب ، لمحمود الاصفهاني ، دار المدني – السعودية ، ط: الأولى ، سنة ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م ، ت: محمد مظهر بقا : ٣/١٠٢ – ١٠٧.

(٢) هو محمد بن محمد بن محمد الغَزَالي الطوسي، أبو حامد، حجة الإسلام: فيلسوف، متصوف، له نحو مئتى مصنف. مولده ووفاته في الطابران (قصبة طوس، بخراسان)، من كتبه : إحياء علوم الدين، والفرق بين الصالح وغير الصالح ، ومقاصد الفلاسفة ، والوقف والابتداء في التفسير، والبسيط في الفقه، والدرة الفاخرة في كشف علوم الآخرة ، وشفاء العليل في أصول الفقه، والمستصفى من علم الأصول ، والمنخول من علم الأصول ، والوجيز في فروع الشافعية ، وله كتب بالفارسية . ينظر : الأعلام للزركلي :٧/ ٢٢.

(٣) شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل ، للغزالي ، مطبعة الإرشاد – بغداد ، سنة ١٣٩١هـ ، ت: د. حمد الكبيسي : ٢٠٤ – ٢٠٥.

(٤) المستصفى في علم الأصول ، للغزالي ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط: الأولى ، سنة ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م ، ت: محمد سليمان الأشقر : ٢/ ٢٤٢.

وأننا نجد بعض النفاة الذين تكلموا في أصول الدين وأصول الفقه ينفون التعليل ، خلق الله سبحانه وأفعاله كما فعل إمام الحرمين[١] في الإرشاد ، والآمدي[٢] في غاية المرام ، ويثبتونه في الأحكام عند الكلام عن العلل في مسألة القياس[٣].

وأما ابن حزم ومن تبعه فأنهم لا يقولون بالتعليل أصلا ، والنصوص التي وردت معللة يسمون العلة فيها سبباً.

ذكر ابن حزم أن العلل كلها منفية عن أفعال الله وعن جميع أحكامه ألبته ، لأنه لا تكون العلل إلا في مضطر ، وان الأسباب كلها منفية عن أفعال الله تعالى كلها وعن جميع أحكامه حاشا ما نص عليه ربنا – ﷻ – أو رسوله ﷺ ،وذكر انه لا ينكر وجود الأسباب لبعض الأحكام الشرعية بل يثبتها ويقول بها ولكنها لا تكون أسبابا حتى يجعلها الله تعالى أسبابا[٤].

القول الثاني : قول الذين اثبتوا التعليل وهو مذهب المعتزلة وحقيقة هذا القول هو أن الله ﷻ لا يخلو فعله عن غرض وصلاح للخلق ، أي الحكمة والمصلحة في الخلق والأمر لا تعود

---

(١) هو عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجُوَيْني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين: أعلم المتأخرين، من أصحاب الشافعيّ. ولد في جوين (من نواحي نيسابور) ورحل إلى بغداد، فمكة ، له مصنفات كثيرة، منها البرهان في أصول الفقه، و نهاية المطلب في دراية المذهب في فقه الشافعية، و " الشامل " في أصول الدين على مذهب الأشاعرة، والإرشاد في أصول الدين، و الورقات في أصول الفقه، وغيرها كثيرة . ينظر : طبقات الفقهاء الشافعية ، لعثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح ، المحقق: محيي الدين علي نجيب ، دار البشائر الإسلامية – بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٩٩٢م : ٥٢١/١ ، والأعلام للزركلي : ١٦٠/٤.

(٢) هو علي بن محمد بن سالم التغلبي، أبو الحسن، الفقيه الأصولي، الملقب سيف الدين الآمدي أصله من آمد (ديار بكر) ولد بها، وتعلم في بغداد والشام، وانتقل إلى القاهرة، فدرّس فيها واشتهر، وتصانيفه: غاية المرام في علم الكلام، دقائق الحقائق في الحكمة، أحكام الإحكام في الأحكام في مجلدين، أبكار الأفكار في أصول الدين، وغاية الامل في علم الجدل ، توفي سنة ٦٣١ هـ – ١٢٣٣م : ينظر : عيون الأنباء في طبقات الأطباء ، لأحمد بن القاسم بن خليفة بن يونس الخزرجي موفق الدين، أبو العباس ابن أبي أصيبعة ، المحقق: الدكتور نزار رضا ، دار مكتبة الحياة – بيروت : ٦٥٠ ، وسير أعلام النبلاء : ٦٢٣/١٦ ، ينظر : الأعلام للزر كلي : ٣٣٢/٤ .

(٣) ينظر : غاية المرام في علم الكلام ، للآمدي ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – القاهرة ، ت: حسن محمود عبد اللطيف : ٢٢٤.

(٤) ينظر : الإحكام في أصول الأحكام ، لابن حزم : ٩٩/٨ – ١٠٣.

إلـى الله سـبحانه ، لأنهـم يقولـون : أن الله سـبحانه ، يتعـالى ويتقـدس عـن الضـرر والانتفـاع والأغراض ، فرعاية الصلاح في خلقه وأمره واجبة للعبث والسفه .

فالمعتزلة يقولون بوجوب التعليل في الأحكام ، أي معللة بالمصالح وان هذه الأحكام صدرت عن مصلحة ، والوجوب في ذلك كله عندهم بجعل الله له[١] ، فإنهم اثبتوا الحكمة لله سبحانه في خلقه وأمره والى هذا القدر فحسن ما فعلوه في تنزيهه سبحانه عن العبث، ولكنهم قصروا هذه الحكمة بالمخلوقات أي أنها تعود إلى العباد ، وهو نفعهم ، والإحسان إليهم ، فلم يأمر ولم يخلق إلا لذلك ، وأما انه سبحانه يخلقهم لأجل أن يعبدوه فيحمد ذلك ، ويحب عبادته له منهم ، ويشكرهم على ذلك ، فهم لا يقرون بذلك بل ينكرون المحبة والرضا والشكر ، ويعدونه منافياً لاستغنائه ﷻ عن الحاجة ، وان الحكمة من أمر الله بالعبادة عند المعتزلة تعويض المكلفين بالثواب[٢] .

القول الثالث : قول الذين اثبتوا الحكمة والتعليل وهو مذهب جمهور المسلمين ، وقول جميع الصحابة ﷺ وأئمة التابعين ، وهو أنهم يثبتون الحكمة والتعليل في خلقه سبحانه وأمره ، ولكن لا يثبتونه على قاعدة القدرية[٣] والمعتزلة ، الذين ينكرون قدرة الله تعالى وعموم مشيئته وقدرته ، ولا ينفونه نفي الجهمية والاشعرية الذين لم يثبتوا إلارادة بلا حكمة واثبتوا مشيئة الله سبحانه بلا رحمة ولا محبة ولا رضا ، فجماهير المسلمين أتباع الصحابة يقرون بالقدر وبالشرع وبالحكمة والتعليل

---

(١) ينظر : المغني في أبواب العدل والتوحيد ، لعبد الجبار الهمذاني ، دار النشر: وزارة الثقافة والإرشاد القومي – مصر : ١١/ ٩٢ – ٩٣ .

(٢) ينظر : المعتمد في أصول الفقه ، لمحمد بن علي الطيب أبو الحسين البصري ألمعتزلي ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط: الأولى ، سنة ١٤٠٣هـ ، ت: خليل الميس : ٢/ ٢٦٠ – ٢٦١ .

(٣) القدرية: هم الذين يزعمون أن كل عبدٍ خالقٌ لفعله، ولا يرون الكفر والمعاصي بتقدير الله تعالى . ينظر : موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ، محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي ، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم ، تحقيق: د. علي دحروج ، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي ، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت ، الطبعة: الأولى – ١٩٩٦م : ٣٥٧/١ ، والمغرب في ترتيب المعرب ، لأبو الفتح ناصر الدين بن عبد السيدبن علي بن المطرز ، مكتبة أسامة بن زيد – حلب ، الطبعة الأولى ، سنة ١٩٧٩م ، ت: محمود فاخوري و عبدالحميد مختار : ١٧٣/١، والتعريفات ، للجرجاني : ١٧٤.

في خلق الله وأمره ، ويقرون بما جعله الله سبحانه من الأسباب والمصالح التي جعلها رحمة للعباد، فكل ما خلقه الله سبحانه فله فيه حكمة كما قال تعالى : ﴿صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾[١]، وقد اختاره الطوفي[٢] وهو مختار ابن تيمية[٣] وابن القيم[٤] ونقل في ذلك أنه هو مذهب الشيعة[٥][٦].

وقد نسب شارح نونية ابن القيم إلى ابن تيمية انه قال :(لأهل السنة في تعليل أفعال الله تعالى وأحكامه قولان والأكثرون على التعليل والحكمة ...واحتج المثبتون للحكمة والعلة بقوله تعالى : ﴿ مِنْ أَجْلِ ذلِكَ كَتَبْنا عَلى بَنِي إِسْرائِيلَ ﴾[٧] ،وقوله تعالى :﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾[٨]، وقوله

(١) سورة النمل : الآية ٨٨ .

(٢) هو سليمان بن عبد القوي بن الكريم الطوفي الصرصري، أبو الربيع، نجم الدين: فقيه حنبلي، ولد بقرية طوف – أو طوفا – (من أعمال صرصر: في العراق) ، وتوفي سنة ٧١٦هـ ، وتصانيفه : بغية السائل في أمهات المسائل، و (معراج الوصول) في أصول الفقه، والذريعة إلى معرفة أسرار الشريعة، وتحفة أهل الأدب في معرفة لسان العرب، والإشارات الإلهية والمباحث الأصولية، وتعاليق على الأناجيل، وشرح المقامات الحريرية، والبلبل في أصول الفقه . ينظر : الأعلام للزركلي : ١٢٧/٣ .

(٣) هو أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن عبد الله بن أبي القاسم الخضر النميري الحراني الدمشقيّ الحنبلي، أبو العباس، تقي الدين ابن تيمية: الإمام، شيخ الإسلام، ولد في حران وتحول به أبوه إلى دمشق فنبغ واشتهر، وكان كثير البحث في فنون الحكمة، داعية إصلاح في الدين، آية في التفسير والأصول، فصيح اللسان، وتوفي سنة ٧٢٨هـ ، أما تصانيفه، منها : الجوامع ، في السياسة الشرعية، والفتاوى ، والجمع بين النقل والعقل ، ومنهاج السنة ، والفرقان بين أولياء الله وأولياء الشيطان ، وغيرها كثيرة . ، ينظر : الأعلام للزر كلي : ١٤٤/١ .

(٤) هو محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزُّرْعي الدمشقيّ، أبو عبد الله، شمس الدين: من أركان الإصلاح الإسلامي، وأحد كبار العلماء، مولده ووفاته في دمشق،وتفي سنة ٧٥١هـ ، تتلمذ لشيخ الإسلام ابن تيمية حتى كان لا يخرج من أقواله، بل ينتصر له في جميع ما يصدر عنه ومن تصانيفه : إعلام الموقعين، والطرق الحكمية في السياسة الشرعية ، وشفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل ، وكشف الغطاء عن حكم سماع الغناء ، وأحكام أهل الذمة ، وشرح الشروط العمرية ، وتحفة المودود بأحكام المولود ، ومفتاح دار السعادة ، وزاد المعاد ، وشرح نونية ابن القيم . ينظر : بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية – لبنان / صيد: ٦٢/١ .

(٥) الشيعة: هم الذين شايعوا عليا وقالوا إنه إمام بعد رسول الله ﷺ ، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج عنه وعن أولاده كما مر في الأمامية وهم اثنان وعشرون فرقة كما بين في المطولات . ينظر : دستور العلماء : ١٦٥/٢ .

(٦) ينظر : لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية ، للسفاريني : ٢٨٥/١ .

(٧) سورة المائدة : الآية ٣٢ .

(٨) سورة الحشر : الآية ٧ .

تعالى : ﴿وَما جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْها إِلاَّ لِنَعْلَمَ﴾[١] ، ونظائرها ، ولأنه تعالى حكيم شرع الأحكام لحكمة ومصلحة لقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ﴾[٢] ، والإجماع واقع على اشتمال الأفعال على الحكم والمصالح جوازاً عند أهل السنة)[٣].

وان الإمام ابن الوزير[٤] يرى التعليل في الخلق والأمر ويفهم ذلك من خلال ذكره من مخالفيه الرازي[٥] لمذهب الاشاعرة في التعليل والحكمة حيث ما ذكر الرازي لهذا " الوجه غفلة منه عن مذهبه في نفي تعليل أفعال الرب عز وجل ، وفي ذلك دليل على الفطرة على خلاف مذهبه فإذا غفل عنه ، تكلم بالفطرة ، فلله الحمد"[٦].

وكذلك نقل ابن الوزير أقوال كثير من علماء وأئمة الأثر بل وحتى عن بعض علماء الكلام في إثبات التعليل في الأمر واثبات الحكمة لله تعالى حيث قال :(ولذلك نص عليه كثير من أئمة

---

(١) سورة البقرة : الآية ١٤٢ .

(٢) سورة الأنبياء : الآية ١٠٧ .

(٣) توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم ، لأحمد بن إبراهيم بن عيسى ، المكتب الإسلامي – بيروت ، ط: الثالثة ، سنة ١٤٠٦هـ ، ت: زهير الشاويش : ١/ ٦٧.

(٤) هو محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل الحسني القاسمي، أبو عبد الله، عز الدين، من آل الوزير: مجتهد باحث، من أعيان اليمن، تعلم بصنعاء وصعدة ومكة، وتوفي سنة ٨٤٠ هـ – ١٤٣٦م ، له كتب نفائس، منها " إيثار الحق على الخلق ، وتنقيح الانظار في علوم الآثار " في مصطلح الحديث، و " قبول البشرى بالتيسير لليسرى ، والعواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم " ، ومختصره " الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم، و " البرهان القاطع في إثبات الصانع "، و " حصر آيات الأحكام الشرعية ". ينظر : الأعلام للزركلي : ٥/ ٣٠١ .

(٥) هو محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي البكري، أبو عبد الله، فخر الدين الرازيّ: الإمام المفسر. أوحد زمانه في المعقول والمنقول وعلوم الأوائل، وهو قرشي النسب، أصله من طبرستان، وتوفي في هراة سنة ٦٠٦ هـ ، وكان يحسن الفارسية، من تصانيفه : مفاتيح الغيب في تفسير القرآن الكريم، ولوامع البينات في شرح أسماء الله تعالى والصفات، ومعالم أصول الدين، ولمسائل الخمسون في أصول الكلام، والمحصول في علم الأصول ،ونهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ومناقب الإمام الشافعيّ، وشرح أسماء الله الحسنى، وغير ذلك ، وله شعر بالعربية والفارسية . ينظر: طبقات المفسرين العشرين ، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ،المحقق: علي محمد عمر ، مكتبة وهبة – القاهرة ، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦ م : ١١٥ ، والأعلام للزركلي : ٣١٣/٦ .

(٦) العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم ، لابن الوزير ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط: الثالثة ، سنة ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م ، ت: شعيب الارناؤوط : ٣٧٩/٦.

الآثار بل من علماء الكلام الذين ربما اتهمهم خصومهم أنهم من نفاة الحكمة وإنا أورد من ذلك اليسير على قدر هذا المختصر فمن ذلك أن ابن الحاجب جزم في كتابه مختصر منتهى السول والأمل بإجماع الفقهاء على أن أفعال الله تعالى في الشرائع معللة ذكره في دليل العمل بالسبر وتخريج المناط من القياس وذكر في مسالك العلة أنها صريح وتنبيه وإيماء ....وجميع الاشعرية يتابعونه على ذلك في أصول الفقه كالرازي في المحصول والغزالي في المستصفى وجميع من اثبت القياس في الفروع)[١]، ثم قال : (الذهبي[٢] ، وابن كثير[٣] ، من أئمة الأثر وأئمة الشافعية وقد تطابقوا على تعليل أفعال الله بالحكمة من غير حكاية خلاف في ذلك بل ذكر ذلك الغزالي مع توغله في علم الكلام)[٤]، وانه رحمه الله نقل أقوال جمع من العلماء في إثبات التعليل

---

(١) أيشار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد ، لابن الوزير ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط: الثانية ، سنة ١٩٨٧م : ١/ ١٨٧.

(٢) هو محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، شمس الدين، أبو عبد الله، رحل إلى القاهرة وطاف كثيرا من البلدان، كان واسع العلم جدا غزير المعرفة في كل العلوم الشرعية من عقيدة، وفقه، وحديث وقراءات، وأصول، وغيرها؛ تصانيفه كبيرة كثيرة تقارب المئة منها : دول الإسلام ، والمشتبه في الأسماء والأنساب ، وتاريخ الإسلام الكبير ، وسير النبلاء ، والكاشف – في تراجم رجال الحديث ، وطبقات القراء ، و الإمامة الكبرى ، والكبائر ، و تهذيب تهذيب الكمال – في رجال الحديث، وميزان الاعتدال في نقد الرجال ، و المختصر المحتاج إليه من تاريخ الدبيثي ، و "معجم شيوخه، و المفتي في الكنى ، و الإعلام بوفيات الإعلام ، و تجريد أسماء الصحابة ، و المغني ، في رجال الحديث ، و المستدرك على مستدرك الحاكم – في الحديث، وغيرها كثير . ينظر : الأعلام للزركلي : ٣٢٦/٥.

(٣) هو إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوء بن كثير بن ضوء بن درع الحافظ عماد الدين أبو الفداء حافظ مؤرخ فقيه ، ولد في قرية من أعمال بصرى الشام وتوفي بدمشق ، من كتبه : البداية والنهاية – في التاريخ، وشرح صحيح البخاري– لم يكمله، وطبقات الفقهاء الشافعيين ، وتفسير القرآن الكريم، و الاجتهاد في طلب الجهاد ، واختصار علوم الحديث ، والباعث الحثيث إلى معرفة علوم الحديث، واختصار السيرة النبويّة– طبع باسم (الفصول في اختصار سيرة الرسول)، ورسالة في الجهاد، والتكميل في معرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل – في رجال الحديث .

ينظر : طبقات المفسرين للداوودي ، لمحمد بن علي بن أحمد، شمس الدين الداوودي المالكي ، دار الكتب العلمية – بيروت ، راجع النسخة وضبط أعلامها: لجنة من العلماء بإشراف الناشر : ١١١/١ ، والدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني ، المحقق: محمد عبد المعيد ضان ، مجلس دائرة المعارف العثمانية – صيدر اباد/ الهند ، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م : ٤٤٥/١ .

(٤) المصدر السابق : ١٨٨/١.

التعليل والحكمة أمثال : الغزالي والزركشي[١] وابن العربي[٢] وابن القيم وغيرهم [٣]. وكذلك نقل الشيخ عمر سليمان الأشقر عن الجمهور قولهم بالتعليل والحكمة قائلاً : (وهذا الذي عليه الجمهور من أن أفعال الله معللة ، وان العقل بإمكانه أن يدرك ما في الأفعال من حسن وقبح)[٤].

وقد رد ابن تيمية رحم الله على الحجة الأولى للنفاة بان القول بالتعليل يستلزم التسلسل من وجوه :

١- يقال لهم في الحكمة ما يقولونه هم في الفعل ، وذلك بان يقال لهم :

لا يخلو أما أن يكون الفعل قديم العين أو قديم النوع ، أو لا يمكن ذلك ، فان جاز أن يكون قديم العين أو قديم النوع ، جاز في الحكمة التي يكون الفعل لأجلها أن تكون قديمة العين أو قديمة النوع[٥].

وان القول بان الفعل قديم العين هو قول الفلاسفة ، ومعلوم بان الفلاسفة نفاة الحكمة فهذا الإلزام صالح لهم ولمن قال بقولهم ، ومن قال أن قدم العين أو النوع في العقل ممتنع قيل كذلك

---

(١) هو محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، أبو عبد الله، بدر الدين: عالم بفقه الشافعية والأصول، تركي الأصل، مصري المولد والوفاة ، توفي سنة ٧٩٤هـ – ١٣٩٢م ، له تصانيف كثيرة منها : لقطة العجلان – في أصول الفقه، والبحر المحيط – في أصول الفقه، وإعلام الساجد بأحكام المساجد، والديباج في توضيح المنهاج – في فقه ، والمنثور – يعرف بقواعد الزركشي في أصول الفقه، والتنقيح لالفاظ الجامع الصحيح ، و ربيع الغزلان في أدب ، وعقود الجمان، ذيل وفيات الأعيان . ينظر : الدرر الكامنة في اعيان المائة الثامنة للعسقلاني : ١٣٣/٥ ، والأعلام للزركلي : ٦٠/٦ .

(٢) هو محمد بن علي بن محمد الطائي الحاتمي محيي الدين بن عربي، الحكيم الصوفي، المتكلم الفقيه، المفسر، الأديب الشاعر؛ الذي شغلت شخصيته الشرق والغرب على السواء ، ولد ابن عربي بمرسية بالأندلس عام ٥٦٠ هـ/ ١١٦٤ م، درس بالأندلس أولا ثم بالعراق والحجاز والشام حيث استوطن دمشق حتى وفاته عام ٦٣٨ هـ/ ١٢٤٠ م ، وقد دفن بقاسيون، من تصانيفه الكثيرة: – الفتوحات المكية– فصوص الحكم– إصطلاحات الصوفية– شرح أسماء الله الحسنى– التدبيرات الإلهية– ترجمان الأشواق– إشارات القرآن في عالم الإنسان– تفسير القرآن إلى سورة مريم– الإسرا إلى مقام الإسرا– الاحتفال فيما كان عليه الرسول صلى الله عليه وسلم من سنى الأحوال– فصوص الحكم ، ومفاتيح الغيب ، والتعريفات . ينظر : معجم أعلام شعراء المدح النبوي ، لمحمد أحمد درنيقة ، ت: ياسين الأيوبي ، دار ومكتبة الهلال الطبعة: الأولى : ٣٧٧ .

(٣) المصدر السابق : ١٩٠/١.

(٤) القضاء والقدر ، لعمر سليمان الأشقر – الأردن ، ط: ١٣ ، سنة ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٥م : ٥٠/١.

(٥) ينظر : موقف ابن تيمية من الاشاعرة ، لعبد الرحمن بن صالح المحمود ، مكتبة الرشد – الرياض ، ط: الأولى ، سنة ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م : ١٣١٣/٣.

الحكمة يمتنع تسلسلها ، وان لم يمكن أن يكون الفعل لا قديم العين ولا قديم النوع ، فيقال أذا كان فعله حادث العين والنوع ، كانت حكمته كذلك ، وان معنى كونه تعالى يفعل لحكمة ، فانه يفعل مراداً لمراد أخر يحبه فإذا كان الثاني محسوباً لنفسه ، ولم يجب أن يكون الأول كذلك ولا يجب في هذا تسلسل(١).

٢- يقال لهم في الحكمة ما يقال في الأسباب ، فإذا كان الله خلق شيئاً بسبب ، وخلق السبب بسبب آخر حتى ينتهي إلى أسباب فوقها فكذلك خلق لحكمة الحكمة لحكمة حتى ينتهي إلى حكمة لا حكمة فوقها(٢).

٣- أن هذا التسلسل الذي يدعيه النفاة للحكمة والتعليل إنما هو في الحوادث المستقبلة لا في الحوادث الماضية ، فإذا فعل فعلاً لحكمة كانت الحكمة حاصلة بعد الفعل والتسلسل في المستقبل جائز عند جماهير المسلمين وغيرهم(٣).

وقد ناقش ابن تيمية حجتهم الثانية عندما قالوا بان القول بالتعليل يستلزم النقص وينافي كماله من وجوه عديدة :

١- أن هذا منقوص بنفس ما يفعله من المفعولات ، فما كان جواباً في المفعولات، كان جواباً عن هذا ، ونحن لا نعقل في الشاهد فاعلاً إلا مستكملاً بفعله(٤).

٢- أن قولهم (مستكمل بغيره) باطل ، لان هذا إنما حصل بقدرته ومشيئته ، لا شريك له في ذلك ، فلم يكن في ذلك محتاجاً إلى غيره ، وإذا قيل كما بفعله الذي لا يحتاج فيه إلى غيره ، كان كما لو قيل كمل بصفاته وبذاته(٥).

---

(١) ينظر : المصدر السابق : ١٣١٣/٣ .

(٢) ينظر : المصدر السابق : ١٣١٣/٣ .

(٣) ينظر : موقف ابن تيمية من الاشاعرة ، لعبد الرحمن بن صالح المحمود : ١٣١٣/٣ .

(٤) ينظر : مجموع الفتاوى ، لابن تيمية ، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف – السعودية ، سنة ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م ، ت: عبدالرحمن محمد القاسم : ٨/ ١٤٦ .

(٥) ينظر : مجموع الفتاوى ، لابن تيمية : ١٤٦/٨ .

٣- أن العقل الصريح يعلم إن من فعل فعلاً لا لحكمة ، فهو أولى بالنقص ممن فعله لحكمة كانت معدومة ، ثم صارت موجودة في الوقت الذي أحب كونها فيه ، فكيف يجوز أن يقال : فعله لحكمة يستلزم النقص ، وفعله لا لحكمة لا نقص فيه[١].

وكذلك رد الإمام ابن القيم – رحمه الله – في كتابه مفتاح دار السعادة على نفاة الحكمة من أكثر من ستين وجهاً[٢].

ومما سبق يتبين لنا أن القول الراجح هو القول الثالث المثبتين للحكمة والتعليل وهو مذهب الجمهور والصحابة ﷺ والتابعين ، لقوة أدلتهم وصحة استدلالهم بنصوص القرآن الكريم ، واستشهادهم بأقوال العلماء .

(١) ينظر : موقف ابن تيمية من الاشاعرة ، لعبد الرحمن بن صالح المحمود : ١٣١٣/٣.

(٢) ينظر : مفتاح دار السعادة ، لابن القيم ، دار الكتب العلمية – بيروت : ٢/ ٦٢ – ٩٠ .

الخاتمة

في نهاية البحث نستعرض أهم نتائجه وهي كما يأتي :-

١- يجوز تعليل الحكم بحكم شرعي لأنه لا يمتنع أن يكون لبعض الأحكام الشرعية تأثير في حكم آخر نحو قولنا طهارة مزيلة للحدث وأشباه ذلك كثيرة ولا يمتنع أن يكون المؤثر في الحكم مجموع صفات كثيرة كما لا يمتنع أن يكون المؤثر فيه صفات قليلة.

٢- تعليل الحكم بالعلة التي لم يثبت الحكم بها لأن العلة التي بها يثبت حكم الأصل هي طريق الحكم في الأصل فجرت مجرى النص الدال على حكم الأصل فكما يجوز أن تدل دلالة على أن لبعض أوصاف الأصل المنصوص على حكمه تأثيرا في ذلك الحكم فتجعل علته ويقاس بها فرع من الفروع عليه.

٣- اختلاف العلماء في جواز تعليل الحكم بالحكمة ، على مذاهب: فمنهم قالوا بعدم جواز التعليل بالحكمة وذلك لأن حكمة الحكم الغالب فيها الخفاء فهي مختلفة بالاختلاف الأحوال ، والأفراد ، والأزمان ، فمثلا: المشقة التي هي حكمة مشروعية قصر الصلاة في السفر، وإباحة الإفطار في السفر تختلف باختلاف الأشخاص، فبعضهم يشعر بالمشقة عند أدنى تعب، وبعضهم لا يشعر بشيء مهما صعب السفر ، ومنهم قالوا بجواز التعليل بالحكمة مطلقاً وهو مذهب الغزالي، وفخر الدين الرازي، والبيضاوي، وبعض العلماء ، وذلك لأن الحكمة – وهي: مقصود الشارع من شرع الحكم – هي أصل لذلك الوصف، فإذا جاز التعليل بالوصف المشتمل عليها، فإنه من باب أولى أن يجوز التعليل بالحكمة؛ لأنها أصل لذلك الوصف، ولا يعقل أن يكون الأصل أقل درجة من فرعه .

المصادر والمراجع

١. الأحكام في أصول الإحكام ، لابن حزم ، دار الأفاق الجديد – بيروت ، ت: احمد محمد شاكر.
٢. الأربعين في أصول الدين ، للرازي ، دار المعارف العثمانية – الهند ، ط: الأولى ، سنة ١٣٥٣هـ .
٣. الأعلام للزركلي ، دار العلم للملايين ، الطبعة : الخامسة عشر ، ٢٠٠٢ م .
٤. أيشار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد ، لابن الوزير، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط: الثانية ، سنة ١٩٨٧م .
٥. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية – لبنان / صيد.
٦. بيان المختصر شرح مختصر ابن حاجب ، لمحمود الاصفهاني ، دار المدني – السعودية ، ط: الأولى ، سنة ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م ، ت: محمد مظهر بقا .
٧. تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام ، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي ، المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف ، دار الغرب الإسلامي ، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣ م .
٨. تعليل الأحكام ، مصطفى شلبي ، دار النهضة العربية – بيروت ، ط:الثانية ، سنة ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.
٩. التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية ، لطاهر بن محمد الاسفراييني ، عالم الكتب – لبنان، ط: الأولى ، سنة ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م ، ت : كمال يوسف الحوت.
١٠. التعريفات ، لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني ، المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر ، دار الكتب العلمية بيروت –لبنان ، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م .

١١.توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم ، لأحمد بن إبراهيم بن عيسى ، المكتب الإسلامي – بيروت ، ط: الثالثة ، سنة ١٤٠٦هـ ، ت: زهير الشاويش.

١٢.التوقيف على مهمات التعاريف ، لزين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري ، عالم الكتب ٣٨ عبد الخالق ثروت- القاهرة ، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م .

١٣.جلاء العينين في محاكمة الاحمدين ، لنعمان بن محمود الالوسي ، مطبعة المدني سنة ١٤٠١هـ – ١٩٨١م .

١٤.الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني ، المحقق: محمد عبد المعيد ضان ، مجلس دائرة المعارف العثمانية – صيدر اباد/ الهند ، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م .

١٥.دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون ، للقاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري ، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص ، دار الكتب العلمية – لبنان / بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م .

١٦. الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب ، لإبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمري ، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد الأحمدي أبو النور ، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة .

١٧.سير أعلام النبلاء ، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي ، دار الحديث- القاهرة ، الطبعة: ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م .

١٨.شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل ، للغزالي ، مطبعة الإرشاد – بغداد ، سنة ١٣٩١هـ ، ت: د. حمد الكبيسي .

١٩.طبقات الفقهاء الشافعية ، لعثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح ، المحقق: محيي الدين علي نجيب ، دار البشائر الإسلامية – بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٩٩٢م .

٢٠.طبقات المفسرين العشرين ، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ،المحقق: علي محمد عمر ، مكتبة وهبة – القاهرة ، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦ م .

٢١.طبقات المفسرين للداوودي ، لمحمد بن علي بن أحمد، شمس الدين الداوودي المالكي ، دار الكتب العلمية – بيروت ، راجع النسخة وضبط أعلامها: لجنة من العلماء بإشراف الناشر .

٢٢.العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم ، لابن الوزير ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط: الثالثة ، سنة ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م ، ت: شعيب الارناؤوط.

٢٣.عيون الأنباء في طبقات الأطباء ، لأحمد بن القاسم بن خليفة بن يونس الخزرجي موفق الدين، أبو العباس ابن أبي أصيبعة ، المحقق: الدكتور نزار رضا ، دار مكتبة الحياة – بيروت .

٢٤.غاية المرام في علم الكلام ، للآمدي ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – القاهرة ، ت: حسن محمود عبد اللطيف .

٢٥.الفصل في الملل والأهواء والنحل ، لابن حزم ، مكتبة الخانجي – القاهرة : ١٠١/٣ ، والمواقف ، لعضد الدين الإيجي ، دار الجيل – بيروت سنة ١٩٩٧م ، ت: د. عبدالرحمن عسيرة .

٢٦.القضاء والقدر ، لعمر سليمان الأشقر ، دار النفائس – الأردن ، ط: ١٣ ، سنة ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٥م.

٢٧.الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي ، المحقق: عدنان درويش – محمد المصري ، مؤسسة الرسالة – بيروت : ص١٧٦، ومعجم المصطلحات والألفاظ الفقهية .

٢٨.لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية ، لمحمد بن احمد السفاريني، مؤسسة الخافقين ومكتبتها – دمشق ، ط: الثانية سنة ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م .

٢٩.مجموع الفتاوى ، لابن تيمية ، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف – السعودية ، سنة ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م ، ت: عبدالرحمن محمد القاسم.

٣٠.المستصفى في علم الأصول ، للغزالي ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط: الأولى ، سنة ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م ، ت: محمد سليمان الأشقر.

٣١.المعتمد في أصول الفقه ، لمحمد بن علي الطيب أبو الحسين البصري ألمعتزلي ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط: الأولى ، سنة ١٤٠٣هـ ، ت: خليل الميس.

٣٢.معجم أعلام شعراء المدح النبوي ، لمحمد أحمد درنيقة ، ت: ياسين الأيوبي ، دار ومكتبة الهلال الطبعة: الأولى .

٣٣.معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية ، لدكتور محمود عبد الرحمن عبد المنعم، مدرس أصول الفقه بكلية الشريعة والقانون – جامعة الأزهر ، دار الفضيلة ، القاهرة .

٣٤.معجم المؤلفين ، لعمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشق، مكتبة المثنى – بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت.

٣٥.المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ،(إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبدالقادر / محمد النجار) ، دار الدعوة .

٣٦. معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ، المحقق: أ. د محمد إبراهيم عبادة ، مكتبة الآداب – القاهرة / مصر ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤ م .

٣٧.المغرب في ترتيب المعرب ، لأبو الفتح ناصر الدين بن عبد السيدبن علي بن المطرز ، مكتبة أسامة بن زيد – حلب ، الطبعة الأولى ، سنة ١٩٧٩م ، ت: محمود فاخوري و عبدالحميد مختار .

٣٨.المغني في أبواب العدل والتوحيد ، لعبد الجبار الهمذاني ، دار النشر: وزارة الثقافة والإرشاد القومي – مصر .

٣٩.مفتاح دار السعادة ، لابن القيم ، دار الكتب العلمية – بيروت .

٤٠.المقاصد العامة للشريعة الإسلامية ، د. يوسف الحامد ، دار الحديث – القاهرة.

٤١.المواقف ، لعضد الدين الإيجي ، دار الجيل – بيروت سنة ١٩٩٧م ، ت: د. عبدالرحمن عسيرة .

٤٢.موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ، لمحمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي ، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم ، تحقيق: د. علي دحروج ، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي ، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت ، الطبعة: الأولى – ١٩٩٦م .

٤٣.موقف ابن تيمية من الاشاعرة ، لعبد الرحمن بن صالح المحمود ، مكتبة الرشد – الرياض ، ط: الأولى ، سنة ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م .

٤٤.نفائس الأصول في شرح المحصول، للقرافي، مكتبة نزار مصطفى ، ط: الأولى ، سنة ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م،ت:عادل احمد عبد الموجود وعلي محمد معوض.

٤٥.وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لأبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي ، المحقق: إحسان عباس ، دار صادر – بيروت .